

رئيس مجلس الأمة استقبل الرشدان لتهنئته بإنجاز «القسطرة» الغانم : مجلس الأمة مستعد للقيام بكل الخطوات الشرعية لتدعم مسيرة العطاء العلمي



الغانم مستقبلاً... ابراهيم الرشدان

إنجازاته العلمية المزمعة، وأضاف البيان أن الغانم أتى على الجبهة العلمية والأكاديمية التي يبذلها الدكتور ابراهيم رشدان ورجاله، ورجاله الكوبيون في حفلة الرشدان وزملاؤه الأطباء الكوبيون في حفلة الأولى القسطرة القلب عن جهاز القسطرة الذي يعد أول جهاز كويتي يصلح على الاعتماد الكوبي للقيام بكل الخطوات التشريعية التي من شأنها أن تدعم مسيرة الإبداع والعطاء العلمي للأطباء الكوبيين.

وقال الغانم إن إنجازه يحصل على الشابع وحضر اللقاء كل من النواب قيس العازمي

ومبارك الحريص وأحمد مطبل العازمي

ومحمد طنا العفري ومحمد الجبري وعبد الله

الطريجي وخليل الصالح.

استقبل رئيس مجلس الأمة سرور على

الغانم أنس استشاري أمراض القلب الدكتور

ابراهيم رشدان والباحثين وذلك بمناسبة

حصوله على مرتبة أختراع من مؤتمر باريس

وأوضح أن اللجنة أقرت أيضاً

قانون تنظيم العمالة المنزلية

«للسما» ان المواطن يمكن

ضعف تنظيم هذه المهن»، وافتتح

ذلك لافتة إنشاء مدينة صباح

الاحمد للশفاعة «بما يسمى

بنك مباشر في حل القضية

الاسكانية»، خصوصاً أنه ينص

على إنشاء مدينة سكنية تتضمن

35 ألف وحدة سكنية خلال

خمس سنوات».

وذكر النائب الحريص إن إقرار

اللجنة لتقديم التشريعات اللازمة

الآتية يغير أحد إنجازات لجنة

الشروع التشريعي والقانونية

البرلمانية معرباً عن الامل في

أقرارها جميعها خلال دور

الافتتاح الحالي لمجلس الأمة.

وأشار إلى أن اللجنة أرجأت

بت في قانون محكمة الأسرة

بناءً على طلب وزارة العدل من

أجل مزيد من الدراسة وأبداء

رأيها حوله.

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.

وأضاف النائب الحريص أن

تعديل قانون إنشاء المحكمة

الدستورية وبما يقضي بمح

مقاضي الأفراد وهيئات و

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

العام أمامها قد أقرره بالاجماع

الاعضاء الحضور خلال اجتماع

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

قانون إنشاء المحكمة الدستورية

بما يقضى بحق الأفراد بالتجو

اليها مباشرةً وببيان قانون

تعديل العمالة المنزلية في

كل مناشط لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

من اعداد تقاريرها بشأن تعديل

البلاد وببيان قانون تعديل

مدينة صباح الأحمد الدستورية

المطلوبة.